الأمم المتحدة

S/PRST/2015/4



Distr.: General
19 January 2015
Arabic
Original: English

بيان من رئيس مجلس الأمن

في الجلسة ٧٣٦٢ التي عقدها مجلس الأمن في ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ فيما يتصل بنظر المجلس في البند المعنون ”الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين من جراء الأعمال الإرهابية“، أدلى رئيس مجلس الأمن بالبيان التالي باسم المجلس:

”يدين مجلس الأمن بأشد العبارات عمليات التصعيد الأخيرة في الهجمات التي تشنها جماعة بوكو حرام، لا سيما التفجيرات الانتحارية التي تمت يومي ١٠ و ١١ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٥ في مايدوغوري بولاية بورنو وبوتيسكوم بولاية يوبي، والتي قيل إنها تمت على أيدي أطفال أجبرتهم الجماعة على أن يكونوا مفجرين انتحاريين، والهجمات التي وقعت في الفترة من ٣ إلى ٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ في باغا، بولاية بورنو، والتي أدت إلى إلحاق دمار واسع النطاق بمنازل المدنيين وإلى سقوط عدد كبير من الضحايا المدنيين، إضافة إلى الهجمات المتزايدة للجماعة في منطقة حوض بحيرة تشاد على طول الحدود النيجيرية مع تشاد والكاميرون وفي المقاطعات الشمالية للكاميرون.

”ويؤكد مجلس الأمن من جديد أن الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره هو عملٌ إجرامي لا مبرر له بغض النظر عن دوافعه وتوقيته وهوية مرتكبيه. ويؤكد مجلس الأمن من جديد أيضا أنه لا يجوز ولا ينبغي ربط الإرهاب بأي دين أو جنسية أو حضارة أو جماعة عرقية.

”ويعرب مجلس الأمن عن تعاطفه العميق مع أسر الضحايا وعن أصدق تعازيه لها ويعرب أيضا عن تعاطفه مع جميع المصابين في هذه الهجمات، ومع جمهورية نيجيريا الاتحادية، شعبا وحكومة، ومع شعوب وحكومات البلدان المتضررة الأخرى.



200115 200115 15-00663 (A)



”ويشجب مجلس الأمن ويدين بشدة جميع تجاوزات حقوق الإنسان، وانتهاكات القانون الدولي الإنساني في حالة الانطباق، التي ارتكبتها جماعة بوكو حرام الإرهابية منذ عام ٢٠٠٩، بما في ذلك ممارسة العنف ضد المدنيين، وخاصةً النساء والأطفال، وأعمال الخطف والقتل وأخذ الرهائن والنهب والاغتصاب والاسترقاق الجنسي وسائر أشكال العنف الجنسي، وتجنيد الأطفال وتدمير ممتلكات المدنيين. ويعرب مجلس الأمن عن قلقه الشديد إزاء انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان المبلغ عنها وعمليات التشريد الواسعة النطاق للسكان المدنيين، بما في ذلك إلى البلدان المجاورة لنيجيريا. ويُذكّر مجلس الأمن بقراره إدراج جماعة بوكو حرام في قائمة الجزاءات المفروضة على تنظيم القاعدة.

”ويطالب مجلس الأمن جماعة بوكو حرام بأن توقف فورا وبشكل لا لبس فيه جميع الأعمال العدائية وكافة تجاوزات حقوق الإنسان وانتهاكات القانون الدولي الإنساني وأن تنزع سلاح عناصرها وتسرحهم. ويطالب مجلس الأمن بالإفراج فورا ودون شروط عن جميع المختطفين الذي لا يزالون في الأسر بمن فيهم ٢٧٦ تلميذة اختطفن في شيبوك بولاية بورنو في نيسان/أبريل ٢٠١٤. ويقر مجلس الأمن بأن بعض تلك الأعمال قد يدخل في عداد الجرائم ضد الإنسانية ويؤكد أن المسؤولين عن جميع تجاوزات وانتهاكات حقوق الإنسان وانتهاكات القانون الدولي الإنساني يجب محاسبتهم. ويكرر مجلس الأمن التأكيد على أن الدول الأعضاء هي التي تتحمل المسؤولية الرئيسية عن حماية السكان المدنيين الموجودين على أراضيها، وفقا لالتزاماتها بموجب القانون الدولي.

”ويعرب مجلس الأمن عن قلقه إزاء حجم الأزمة الإنسانية المتعاظمة بسبب أنشطة جماعة بوكو حرام، التي أدت إلى نزوح واسع النطاق للنيجيريين داخل البلد وإلى بلدان الكاميرون وتشاد والنيجر المجاورة. ويثني مجلس الأمن في هذا الصدد على حكومات البلدان المذكورة لما قدمته من دعم للاجئين، بما في ذلك بمساعدة الأطراف الفاعلة في المجال الإنساني وكيانات الأمم المتحدة المعنية، ويدعو المجتمع الدولي إلى أن يقدم دعمه في المجالات التي تتطلب اهتماما عاجلا.

”ويعرب مجلس الأمن عن بالغ قلقه لأن أنشطة جماعة بوكو حرام تقوض السلام والاستقرار في منطقة غرب ووسط أفريقيا.

”ويحيط مجلس الأمن علما بالوثيقة الختامية لمؤتمر قمة باريس المعقود في ١٧ أيار/مايو ٢٠١٤ التي أكدت التزام بلدان منطقة حوض بحيرة تشاد بتعزيز تبادل

المعلومات، والتنسيق، وتنفيذ العمليات المشتركة، لا سيما بدعم من الشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف، للتصدي بقدر أكبر من الفعالية لجماعة بوكو حرام، إضافة إلى متابعة نتائج اجتماعي لندن وأبوجا الوزاريين. ويحيط مجلس الأمن علما أيضا بالبلاغ الصادر عن اجتماع القمة الاستثنائي لقادة الدول الأعضاء في لجنة حوض بحيرة تشاد في ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ وبالبلاغ الصادر عن مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ بشأن جهود الدول الأعضاء في لجنة حوض بحيرة تشاد وبنن للتصدي لجماعة بوكو حرام.

”ويحيط مجلس الأمن علما بقرار الدول الأعضاء في لجنة حوض بحيرة تشاد وبنن تفعيل فرقة العمل المشتركة المتعددة الجنسيات، بوسائل منها إنشاء مقر مشترك ونشر وحدات وطنية، من أجل القيام بعمليات عسكرية ضد جماعة بوكو حرام.

”ويرحب مجلس الأمن بما خطط له من عقد اجتماع إقليمي في نيامي، النيجر، في ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، لمناقشة تدابير تصدي المنطقة للخطر الذي تشكله جماعة بوكو حرام. ويحث مجلس الأمن الدول الأعضاء في لجنة حوض بحيرة تشاد وبنن على مواصلة التخطيط من أجل تفعيل فرقة العمل المشتركة المتعددة الجنسيات على نحو يكفل الاستدامة والجدوى والفعالية. ويحثها مجلس الأمن، في هذا الصدد، على تحديد وسائل وطرق تنفيذ عملية النشر المتوخاة، لا سيما للنهوض بمجالي تبادل المعلومات والعمليات المشتركة.

”ويرحب مجلس الأمن بالمساعدة التي يقدمها الشركاء الثنائيون والمتعددو الأطراف بالفعل إلى دول المنطقة ويشجعهم على زيادة الدعم الذي يقدمونه لتعزيز القدرة التشغيلية لفرقة العمل المشتركة المتعددة الجنسيات، بوسائل منها تقديم المساعدة المالية واللوجستية، والمعدات اللازمة، وتوفير طرق لزيادة فعالية تبادل المعلومات من أجل تدعيم الجهود الجماعية التي تبذلها المنطقة للتصدي لجماعة بوكو حرام بقدر أكبر من الفعالية. ويؤكد مجلس الأمن أن جميع عمليات فرقة العمل المشتركة المتعددة الجنسيات يجب أن تنفذ في امتثال تام للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

”ويحيط مجلس الأمن علما بالبلاغ الصادر عن حكومة تشاد في ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ الذي تم فيه التعهد بتقديم دعم نشط في مكافحة جماعة بوكو حرام. ويرحب مجلس الأمن بالتصويت الذي أجرته الجمعية الوطنية في تشاد في ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ والذي أذنت من خلاله للقوات المسلحة وقوات

الأمـن التشـادية بمسـاعدة الجنـود الكـاميرونيين والنـيجيريين في مكافحـة الإرهـابيين التابعين لجماعة بوكو حرام.

''ويشـدد مجلـس الأمـن علـى ضـرورة تقـديم منفِّـذي هـذه الأعمـال الإرهابيـة البغيضـة ومنظِّميهـا ومموِّليهـا ومـدبرِّيها إلى العدالـة، وفقـا للقـانون الـدولي وقـرارات مجلس الأمن ذات الصلة''.